الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/EM.21/3
29 October 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية، والتنمية

اجتماع الخبراء المعني بالبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر:
آثارها في السياسات والتنمية

جنيف، ٢٢-٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

اجتماع الخبراء المعني بالبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر: آثارها في السياسات والتنمية

المعقود في قصر الأمم، جنيف،
من ٢٢ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول-	خلاصة أعدها الرئيس	٢
الثاني-	المسائل التنظيمية	١٧
المرفق		
الحضـــور		١٩

(A) GE.04-53011 291104 291104

الفصل الأول

خلاصة أعدها الرئيس

١- تركز هذه الخلاصة على طبيعة الحوار الذي دار خلال الاجتماع وعلى أبرز نقاطه. وتمثل الحجج والآراء المقدمة آراء وحجج طائفة مختارة واسعة من الخبراء ولا تمثل بالضرورة توافقا في الآراء. والواقع، أنه قدمت طائفة من الآراء، ساعدت على إقامة حوار مفيد ونشط. وأعرب جميع الخبراء، سواء كانوا من البلدان المتقدمة أو من البلدان النامية، عن اهتمامهم البالغ بالبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر ومناقشتها. وفيما وضعت الرؤيا الرئيسية للبلدان النامية في إطار الأهداف الإنمائية لألفية الأمم المتحدة وشملت "جسر الفجوة الرقمية"، أظهر اجتماع الخبراء بوضوح أن البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر تعتبر بحق قضية عالمية. وترد مناقشة وتعاريف أساسية لتلك البرمجيات في ورقة المعلومات الأساسية التي أعدها الأونكتاد المعنونة "البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر: آثارها في السياسات والتنمية" (TD/B/COM.3/EM.21/2) والفصل ٤ من "البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر" *لتقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام ٢٠٠٣* الصادر عن الأونكتاد (UNCTAD/SDTE/ECB2003/1). ويمكن الاطلاع على العروض والمعلومات المتعلقة بكبار المتكلمين وأعضاء الأفرقة في شبكة الإنترنت على العنوان التالي www.unctad.org/ecommerce/.

مبادئ البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر وتطوراتها

٢- افتتح الاجتماع بمناقشات تناولت الطبيعة الأساسية للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر ومبادئها. وأشار الخبراء إلى أن تلك البرمجيات غيرت شيئا ما اقتصاد صناعة تكنولوجيا المعلومات، مشجعة بذلك على مزيد من التنافس في القطاع ومساعدة على تطوير صناعة برمجيات أنتجت الشفرات والبرامج أو خدمتها. وإضافة إلى هذه الآثار الاقتصادية والمالية المباشرة، أتاحت تلك البرمجيات التمكين، وهي بيئة لتطوير الصناعة والمهارات المحلية، والسيادة والأمن. وأشار خبراء إلى أنه يستفاد من استعمال الطبيعة الحرة والمفتوحة للشفرة بالخصوص في المؤسسات التعليمية وفي الجامعات، نظرا إلى أنها تمكن المبرمجين مستقبلا من النهل من الشفرة القائمة وإلى فائدتها في التثقيف الأخلاقي، وتعليم الطلاب روح المشاركة مع أعضاء المجتمع المحلي الآخرين. ويمكن أن يصبح ذلك جزءا من سياسة متميزة لجسر الفجوة الرقمية. وللبعد الأخلاقي أهمية في ممارسة السياسات الإنمائية بنوع من الوعي الاجتماعي. وأعرب عدد من الخبراء عن شعورهم بأن ذلك يشكل خاصية هامة لدى البلدان النامية حيث درأت عنها خطر التبعية التكنولوجية. واعتبرت قضيتا الاستعمال العام والإدارة متلازمتين. وناقش الخبراء الحاجة إلى النظر في مدونة المصدر فضلا عن الحاجة إلى تغييرها. وتتيح البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر كلتا الإمكانيتين ولا تضع في الوقت ذاته قيودا على من يستطيع – وفي أية ظروف – التعلم من الشفرة أو تعديل البرمجيات.

٣- واستكملت مناسبة الاستخدام العام بجهود ترمي إلى الارتقاء بمزيد من القبول في الاستعمال التجاري ودوائر الأعمال التجارية. وكان الحوار المفتوح في هذا المجال أساسيا. وأشار المتكلمون إلى أن عملية التطوير المفتوحة والقائمة على التعاون التي ولدت البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر كانت كافية بصفة عامة وأفرزت برامج جيدة. وجرى بصورة عامة تسوية قضايا النوعية والموثوقية ويتعاظم استعمال البرمجيات عالميا على نحو لا مفر منه. وفضلا عن ذلك، أتاحت البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر مستوى من الشفافية كانت الحكومات تحتاج إليه وكثيرا ما طلبته من مورديها بالمعدات التكنولوجية. وأصبح العملاء أكثر مطالبة، يلتمسون إتاحة شفرة المصدر كجزء من تطبيق البرمجيات المقتناة. وفيما قررت بعض الحكومات أن تعتمد فعلا تشريعات أو سياسات مؤيدة للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر، اقترح أن تولي السياسات الحكومية الاعتبار المتساوي لجميع فئات البرمجيات. وأيا كان القرار، فإن أشكال الملفات المتفق عليها دوليا تمثل تطورا إيجابيا مقبولا للاستعمال التجاري لتكنولوجيا المعلومات، وأيدت البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر هذا المفهوم. وأكد الخبراء أيضا أنه ينبغي للمناقشات ألا تركز فقط على البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر بموجب الترخيص العام لإغنو GNU ليس يونيكس وأكدت أن تراخيص أخرى للبرمجيات الحرة المفتوحة المصدر، مثل تراخيص BSD أو برمجيات أباتشي، سمحت بالاستخدام الحر والمسجل الملكية، إذا حدد واضعوها الحاجة والمناسبة. وأشار خبراء آخرون إلى أن الترخيص العام لإغنو يضمن استدامة حرية تغيير شفرة المصدر وإعادة توزيعها.

٤- وبينت المناقشات أن البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر تؤثر في تطوير التكنولوجيا عامة، وبخاصة تجاوز المستعملين القلق بشأن الأمن والتنبؤ بمسار التطوير لبعض التطبيقات. وأثيرت مسألة التشفير، واقترح أن الشفرة الحرة والمفتوحة المصدر تمكن المستعملين من الاستجابة لاحتياجاتهم الأمنية في عمليات التبادل التي تشمل الاتصالات بين الشركات أو الحكومات. لكن المناقشة أثبتت أنه بإمكان الحكومات في بعض الأحيان ألا تشعر بالارتياح تجاه مطالبتها بإعادة توزيع معادلاتها المشفرة أو غيرها من شفرات المصدر التي تتسم سلامتها بالحساسية. وردا على ذلك، قيل إن شفرة البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر الأمنية والتشفيرية يمكن أن تغيرها وتبقيها سرية الجهة التي وضعتها سواء من الأفراد أو المؤسسات، وذلك بعدم إعادة توزيعها علنا.

٥- واستمرت المناقشة بتناول قضية براءات اختراع البرمجيات. وأنكر العديد من المندوبين فائدة تلك البراءات وأكدوا أنها تشكل تطورا غير مقبول. في حين أكد آخرون على ترابط استحداث براءات الاختراع وتطوير التكنولوجيا. وأطلع الخبراء الاجتماع على الدراسات الأكاديمية والتجريبية المختلفة التي تطرح هذه الآراء المتباينة. وفي مناقشة ذات صلة بالملكية الفكرية، أثيرت تساؤلات بشأن الفرق القائم بين البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر والبرمجيات المشاعة. وأوضح، أنه بسبب أحكام حقوق التأليف في العديد من الاتفاقات الوطنية والدولية، فإنه لا توجد سوى برامج قليلة مشاعة، طالما لم يعتبرها المبرمجون فعلا كذلك. وصممت براءات اختراع البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر لاستعمال حقوق التأليف للتمكين من الاستعمال المشاع والإبقاء على البرمجيات ذاتها غير المقيدة

الاستعمال – وهو أمر لا يمكن أن تقوم به البرمجيات المشاعة. غير أن بعض الخبراء اعتبر أنه من الخطأ النظر إلى جعل مناقشة بشأن حقوق التأليف تتصل بقضية براءات اختراع البرمجيات، نظرا إلى أنهما يختلفان اختلافا شديدا في طبيعتهما. وناقش عدد من الوفود قضية التساهل في منح براءات الاختراع للبرمجيات رغم أن السياسة الحالية المتبعة في الاتحاد الأوروبي لا توصي بمنح البراءات.

٦- وأثيرت مسألة أخرى هي قضية الضمانات النوعية. فهل يصعب التنبؤ بالبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر – العملية والمنتج – للهيئات ذات الولايات التجارية أو العامة القوية؟ وما هي وتيرة حدوث التغيرات؟ وهل يتطلب ذلك عمليات تحديث؟ ومن ينقح الشفرة فعلا ؟ واعتبر بعض الخبراء، انطلاقا من هذه الأسئلة، أن استحداث البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر لا يختلف اختلافا شديدا عن تطوير أية برمجيات أخرى. وللمستعملين حرية اختيار صيغة من الصيغ العديدة للمشروع ذاته أو مشروع مشابه. وأشير إلى أن استعراض النظائر الشامل وعلاج العلل اللذين تتيحهما الشفرة الحرة والمفتوحة المصدر يمكن أن ينتجا مزيدا من التطبيقات الثابتة والفعالة. غير أن خبراء البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر أنفسهم أكدوا أن برامجهم ذاتها ليست خالية إطلاقا من العلل.

٧- ومن المواضيع الشائعة موضوع العلاقة القائمة بين البرمجيات وقيود التجارة التكنولوجية، وأعرب عدد من المندوبين عن شواغلهم بشأن مخالفة التشريعات الوطنية عند الإسهام في توزيع أو إعادة توزيع البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. وطمأن عدد من الخبراء، مع إعرابهم عن قلقهم، المستمعين بأن هذه المشكلة لا تطرح قضية، نظرا لأن عدد المرايا وتنوع عمليات التوزيع يمكنان جميع المستعملين من تقدير البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر والاستفادة منها والمساهمة فيها.

٨- كما تناولت المناقشة دور منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك استعمالها للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر وكيفية قيامها بدعم المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الأخرى المؤيدة لتلك البرمجيات مثل هيئة البرمجيات الحرة والمفتوحة المصادر لصالح أفريقيا والشبكة الدولية المفتوحة المصدر. واختتم النقاش بتعليقات مفادها أن البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر ليست مضادة للأعمال التجارية أو للتجارة، وأنه بإمكان المستعملين، في استخدامهم الشخصي لها، تغيير الشفرة دون إعادة توزيعها. وتبعا لذلك، فإن الجوانب الاقتصادية لتلك البرمجيات يقوم على تأييدها لقوى السوق والمنافسة. لكن بعض الخبراء حذر من الحكم على قضية حرية المستعملين من الناحية الاقتصادية فقط.

الجوانب الاقتصادية للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر

٩- ناقش الخبراء مختلف الجوانب الاقتصادية للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر وأهميتها بالنسبة للبلدان النامية. ونظروا بالخصوص في القيمة المضافة التي تولدها تلك البرمجيات، وبروز قطاع فرعي اقتصادي يتصل بها، ومسألة الملكية الفكرية.

القيمة المضافة للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر

١٠- أشارت المناقشة الأولية إلى أنه بالرغم من أن الجهود التعاونية الكامنة وراء استحداث البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر تمثل قيمة اقتصادية هائلة، فإنه بإمكان دوائر الأعمال التجارية وعامة الجمهور أن يستعملها وينسخها وينقحها مجانا. وقد نجم ذلك عن أن المبرمجين يرغبون في الإسهام باستمرار في استحداث البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر لأنها تمكنهم من التعلم وتطوير المعارف والمهارات وتبادلها مع النظراء. وزعم أن أهمية تلك البرمجيات تكمن في هذه القيمة المضافة، التي تنهض بقدرات القاعدة الشعبية في مجالات الخلق والإبداع والابتكار والقيادة والعمل الجماعي – بدلا من تكاليف المدخلات المخفضة. وأصبح أعضاء مجتمع البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر مشاركين نشطين في استحداث وتحسين برمجيات شفافة ولم يعودوا مجرد مستعملين سلبيين. ومن ثم، مكنت البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر من التعاون المؤسسي بين الحكومات والمؤسسات العامة والمجتمع المدني، مما أدى إلى الحد من الازدواجية في شراء واستحداث تطبيقات مماثلة. وفيما يتعلق بمسألة تكاليف المدخلات، لوحظ أنه في الوقت الذي كثيرا ما تستخدم فيه البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر عند تجديد الحواسيب، فإن عمليات التجديد هذه نادرا ما تكون فعالة التكلفة.

١١- وقدم الخبراء أمثلة على القيمة المضافة التي أتاحتها البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر في ماليزيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا والبرازيل. وعلى سبيل المثال، رافق اعتماد حكومة محلية لبرمجيات GNU/Linux برنامج رقمي تعليمي واسع الانتشار وعزز اعتماد القطاع الخاص للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. وفي البداية، لم يتطلب تعلم البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر واستعمالها مهارات متطورة جدا أو موارد اقتصادية هامة. ومكنت تلك البرمجيات من الوزع المقبول والسريع والشامل لتكنولوجيا المعلومات وعززت اقتصاد تلك التكنولوجيا المحلية. كما أن البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر تعتبر جزءا من حلقة إيجابية تولد فيها المعارف مزيدا من المعارف. وفي هذا الصدد، فإن للمجتمع الدولي دورا يضطلع به في النهوض باعتماد البرمجيات، وبخاصة إذا كانت ستستخدم كأداة للتنمية الاقتصادية.

البرمجيات باعتبارها قطاعا اقتصاديا فرعيا والبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر

١٢- تضاف القيمة أيضا بالطرق الجديدة للمشاركة الاقتصادية التي يتيحها تطوير الشفرة الحرة والمفتوحة المصدر والمعايير المفتوحة. وساعد ذلك على إقامة قطاع اقتصادي فرعي لصناعة تكنولوجيا المعلومات، وأساسا الخدمات وأسباب الدعم المتصلة بالبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. وعليه، فإن للمشاركة في تطوير تلك البرمجيات آثارا إيجابية لتوليد الدخل وفرص العمالة. كما يمكن أن تؤدي إلى ابتكارات وقيادات محلية، فضلا عن تصدير المعارف. ومع ذلك، فقد رئي أن عددا من البلدان النامية قد تجد أن تطوير وتصدير البرمجيات المعلبة بالتفصيل اقتراح غير واقعي؛ في حين اعترض آخرون على هذا التوكيد.

١٣- ولوحظ أن العمليات الحرة والمفتوحة كثيرا ما تستجيب لاحتياجات المجتمع المحلي، بدلا من أن تعتمد على استراتيجيات الأعمال التجارية الضرورية التي يسلم بأنها أضيق نطاقا ويتبعها البائعون وواضعو البرمجيات المسجلة الملكية، وكثيرا ما تؤدي إلى استعراض النظائر الحذر لمهارات الجهات المطورة. وأصبحت عمليات التصديق المؤيدة سهلة المنال وفي متناول الجميع واستفادت بذاتها من مدخلات الأشخاص الذين جرى اختبارهم. وفي هذا الصدد، فإن للحكومات والهيئات الحكومية الدولية دورا تضطلع به في النهوض بالمعايير المفتوحة والبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر لضمان خدمة مصالح الجمهور الفضلى بوزع مهنيين رفيعي المستوى وتعزيز مرونة الاختيار. وبديهي أن البلدان النامية تحتاج إلى إذكاء الوعي في المقام الأول بالبدائل والفرص الاقتصادية التي توفرها البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر.

البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر والملكية الفكرية

١٤- ناقش الخبراء جدارة نظام الملكية الفكرية الحالي وتطوير البرمجيات. وحاجج البعض بأن النظام الحالي لحقوق التأليف والتراخيص عرقل الانفتاح الحقيقي للمعايير ولوضع البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر، وبخاصة في حالة البلدان النامية. وجادل بعض الخبراء بوجوب أن تكون المعايير ذاتها خالية من التراخيص وحقوق التأليف حتى تكون مفتوحة بحق، ومشجعة على الابتكار ومقلصة للتبعية غير المرغوب فيها للبائعين. والنظام على طرفي نقيض مع سرعة وتيرة تطوير البرمجيات والشفرة الحرة والمفتوحة غير المسجلة الملكية. وأصبح خبراء عديدون بأن المعايير المفتوحة تساهم، كبديل، في حماية الملكية الفكرية بتمكين واضع البرنامج من بيانات التحكم في أدوات الوصول إلى عمله والإبقاء في الوقت ذاته على قابلية البيانات للتبادل والوصول المفتوح لها. وفي هذا السياق، لوحظ أنه بإمكان البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر أن تعزز الاستقلال التكنولوجي لدى البلدان النامية وسيادتها وأن تنهض بالتنوع في البيئة العالمية للبرمجيات.

١٥- واحتج آخرون بالقول إن نظام الملكية الفكرية هو أداة موضوعية يمكن أن يستعمل لحماية ومكافأة استحداث البرمجيات الابتكاري، سواء كان قائما على نماذج البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر أو برمجيات مسجلة الملكية. وأعرب خبراء عن الشعور بأن عبارة "ملكية فكرية" عامة جدا لكي تستعمل في هذا السياق، نظرا إلى أن قضايا حقوق ملكية البرمجيات وتراخيص اختراعها تختلف اختلافا تاما. ولاحظوا أن تراخيص البرمجيات الحرة قد استخدمت نظام حقوق التأليف الحالي من أجل تدمير القيود التقليدية على وضع البرمجيات وتوزيعها واستعمالها. غير أن العديد من المدافعين عن البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر يجدون من الصعب قبول براءات اختراع لفكرة برمجيات من حيث المبدأ ويحثون الحكومات على رفض تشريعات ممكنة. وذكر أن جميع البلدان تحتاج للعمل بالتساوي في وضع سياسات في مجال حقوق التأليف وبراءات الاختراع على الصعيد الدولي ابتغاء التمتع بالمنافع ومضاعفة أدوات النظام. واقترح التعمق في دراسة آثار نظام الملكية الفكرية في التجديد والابتكار.

السياسات الحكومية واستخدام البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر

١٦- انطلق تناول هذا الموضوع بمناقشة القضايا التي يمكن للبلدان النامية أن تراعيها في صياغة سياساتها الوطنية المتعلقة بالبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. وجرى التركيز على الوضع المركزي للبرمجيات في المجتمعات المعلوماتية الناشئة والدور الذي يمكن للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر أن تضطلع به في تيسير تبادل المعارف ونشرها. وذكر خبراء عديدون أن الجدل بشأن المزايا النسبية للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر تجاه البرمجيات المسجلة الملكية ومناسبة التدابير التشريعية لتعزيز اعتماد البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر أو حتى لجعل استخدامها إجباريا في القطاع العام هو جدل لا يتعلق بالتكنولوجيا بل بقيم وخيارات المجتمع السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. ومن جهة أخرى، أعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للاعتبارات العملية بشأن أسرع الطرق لتطبيق تكنولوجيا المعلومات على تسوية مشاكل إنمائية عاجلة أن تحظى بالأولوية القصوى في اختيار نماذج البرمجيات المزمع استخدامها في بيئات محددة.

١٧- ويقوم اختيار الحكومات لسياسات واضحة من أجل النهوض باعتماد البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر على أساس حجج تتعلق بتعزيز مراقبة نظمها في مجال تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك في مجالات حساسة مثل الأمن وسرية البيانات. ومن الأسباب الأخرى زيادة الاستقرار ونوعية عمليات المراقبة والاستقلال تجاه المتعهدين. وكثيرا ما أشير إلى تعزيز المهارات المحلية لتكنولوجيا المعلومات واستحداث صناعة وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفتها من المزايا التي يستفاد منها عند استخدام البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. وأشير إلى أن الاجتماع لا ينظر في المزايا الإنمائية المحتملة للبرمجيات التي لا تنتمي إلى البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر مقارنة بالبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر أو الأثر المقارن لنقل النشاط الاقتصادي الحالي والمحتمل مستقبلا على أساس البرمجيات التي لا تنتمي

إلى البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. وأخيرا تكتسي القابلية للتبادل أهمية قصوى، نظرا إلى أنها تمكن المواطنين الذين يستخدمون البرمجيات من مختلف الفئات من التفاعل إلكترونيا مع الخدمات الحكومية.

١٨- كما نوقش إسهام البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر في برامج الإدماج الرقمي التي تتعهد بها الحكومات الوطنية والمحلية في البلدان النامية. وذكر أن تلك البرمجيات تمكن من توسيع استخدام تلك البرامج بسبب تدني تكاليفها. وتشكل أيضا نموذجا يمكن استدامته بسهولة لنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية. وفي هذا الإطار، فإن الفائدة التي تجنيها البلدان النامية هي وجود أصغر تركة لديها من الحواسيب وأن اعتماد البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر ستيسر تبعا لذلك نظرا إلى أن الحوسبة ستنفذ انطلاقا من لا شيء، دون التعرض إلى مشاكل الانتقال من بيئة برمجيات إلى أخرى.

١٩- ثم انتقلت المناقشة لتشدد على أن وضع البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر يثير مسائل معقدة تتعلق بتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القضايا الإنمائية وعلى وجوب تفادي الردود المبسطة و"مصائد التفاؤل". ومن المهم ضمان اعتماد سياسات البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر في بيئة محددة لكل بلد نام وإطار سياساته في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حتى ترتبط الأهداف الإنمائية فعلا بالاستراتيجيات ذات الصلة بالبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. وقيل إن هناك نهج منظورة لدى البلدان النامية: يؤيد بعضها تأييدا نشطا البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر، في حين اعتمدت سياسات أخرى ترمي إلى تسوية ساحة اللعب فيما بين مختلف نماذج اقتناء وإنتاج البرمجيات، بينما اعتمدت مجموعة أخرى سياسة "الابتعاد". وهناك فئتان مميزتان أخريان، لم تعرف انطلاقا من موقفها من البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر بل (أ) بقرار واضح لشراء البرمجيات المحلية، سواء كانت برمجيات حرة ومفتوحة المصدر أو المسجلة الملكية، أو (ب) المطالبة باستخدام المعايير المفتوحة.

٢٠- وأشار الخبراء إلى أن دعم الحكومة للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر يتضمن خطر النيل من الطابع اللامركزي أساسا لحركة تلك البرمجيات ويجعلها تخضع لمراقبة الحكومة. ولمواجهة هذا الخطر، شدد الخبراء على وجوب ألا تسعى الحكومات للتحكم في مجتمع البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر (وهو أمر يتعذر إنجازه بأي حال من الأحوال، نظرا إلى الطبيعة الدولية لذلك المجتمع) بل أن تقتصر على ممارسة سلطاتها الشرائية بغية التأثير في تطور نماذج البرمجيات الإنمائية.

٢١- وينبغي لسياسات البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر أن تنطلق في شكل محدود وذلك في جملة أمور بتناول القضايا الملحة مثل التوصيل، وضمان أن يكون الاقتناء العام لتكنولوجيا المعلومات مبنيا على الأهلية، وتعزيز تطوير المهارات العامة لتكنولوجيا المعلومات في قطاع التعليم، ودعم المعايير المفتوحة. وتتيح البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر أداة تأثير جديدة لدى حكومات البلدان النامية في علاقاتها القائمة مع المستثمرين الدوليين

والعناصر المؤثرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات. وفي الوقت نفسه، ينبغي للحكومات، إلى جانب وضعها وتنفيذها سياسات البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر، أن تبادر إلى إقامة حوار مع صناعة تكنولوجيا المعلومات المحلية.

٢٢- وعرض الخبراء بعض التجارب لتطوير عمليات توزيع محلية للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. وأشير في المناقشة إلى أن تلك المشاريع كانت ممكنة التحقيق رغم عدم اتسامها بالبساطة. وتطلبت تلك المشاريع رؤيا وتخطيطا استراتيجيين، بما في ذلك إسهام جميع أصحاب المصلحة في المشروع، وتنظيم التدريب المجاني والنهوض بثقافة البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر لدى العاملين في المهن ذات الصلة، والمستعملين وواضعي السياسات. وأشار الخبراء إلى أنه توجد في السوق أمثلة في أفريقيا على واضعي برمجيات يستخدمون البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر لوضع وبيع حلول مغلقة المصدر. وناقشوا تجارب أخرى تتعلق بوكالات الأمم المتحدة. ورغم أن البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر أثارت اهتماما بالغا في إطار منظومة الأمم المتحدة وذكرت أمثلة عديدة عن استخدام تلك البرمجيات، فإنه لم توضع بعد استراتيجية شاملة لمنظومة الأمم المتحدة كافة.

٢٣- كما ناقش الخبراء العلاقة القائمة بين السياسات العامة في مجال تكنولوجيات إدارة الحقوق الرقمية ووضع البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. وأوضحوا أن إدارة الحقوق الرقمية تنص على عدم تمكين المستعملين النهائيين من النظر في أعمال برامجهم، وحواسيبهم ومعداتهم. وبذلك يستخدمون المعارف والتكنولوجيا التي تتعارض مع القوانين المؤيدة لإدارة الحقوق الرقمية. كما تجرم القوانين ذاتها عامة إبلاغ أي شخص بكيفية التحايل على إدارة الحقوق الرقمية. ونتج عن ذلك تجريم بعض المعادلات الرياضية والمنطقية والبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر ذاتها. وذكر خبراء أنه إذا كانت فائدة تلك البرمجيات هي تحرير المستعملين النهائيين من قبضة البائعين والعمل كحاجز يقي من السلوك المضاد للمنافسة، فإن المجتمعات، بدعمها إدارة الحقوق الرقمية عن طريق التشريعات الوطنية، تحد من الاستخدام المتكافئ وتدعم السلوك الاحتكاري، الذي كثيرا ما يحدث بسبب الانعدام ذي المغزى للقابلية للتبادل مع الاقتران بالآثار التي تولدها الشبكات.

٢٤- وسمعت آراء متباينة بشأن مسألة درجة المنافسة السائدة في السوق العالمية على منتجات البرمجيات وإذا ما كانت السياسات الحكومية التي تنص على اعتماد البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر في القطاع العام متكافئة مع مناهج التجارة المتعددة الأطراف أو مع الأهداف الإنمائية على المدى الطويل. واعتبر بعض الخبراء أن الاستخدام الإجباري أو غيره من أشكال تفضيل البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر في القطاع الخاص يمكن أن تنال من تطوير صناعات محلية في قطاع تكنولوجيا المعلومات وفي القدرة الشاملة لاقتصادات البلدان النامية على المنافسة. وعليه، فإن سوق منتجات البرمجيات يحظى بدرجة عالية من المنافسة وينبغي للسياسات الحكومية أن تؤمن الحياد التكنولوجي تجاه البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر والبرمجيات المسجلة الملكية. وأشار خبراء آخرون إلى أن تلك السياسات تهدف فقط إلى النهوض بالمنافسة وتمهيد الساحة أمام مختلف نماذج وضع البرمجيات وتعزيز المنافسة.

ويـــولي هـــؤلاء الخـــبراء أهمية لضمان قيام السياسات العامة بإزالة أي عوائق (مثل بعض جوانب قانون براءات الاخـــتراع) يمكـــن أن تقوض وضع البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر وقدرتها على منافسة منتجات البرمجيات المسجلة الملكـــية. واعتبر آخرون أنه من الخطأ تطبيق مبدأ الحياد التكنولوجي على الاختيار بين البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر والبرمجيات المسجلة الملكية، نظرا إلى أنه يشكل اختيار ترتيبات اجتماعية بدل أن يكون اختيارا تقنيا.

البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر والتطبيقات التجارية

٢٥- أقـــر المشـــاركون، انطلاقا من رؤى مختلفة، أن البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر ليست فقط مفهوما تقنيا بل مفهوما له آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وفيما أولى بعض المشاركين أهمية خاصة لقيمة الحرية (حرية التعليم، وحرية الاختيار) التي تتيحها تلك البرمجيات، شدد آخرون على أن لاستخدامها بعدا اقتصاديا أيضا.

٢٦- واقـــترح الخـــبراء الـــنظر في الحلول التي تتيحها البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر استجابة لاحتياجات الأعمـــال التجارية والحكومات على السواء من تكنولوجيا المعلومات. ويتعاظم اليوم استخدام ووضع البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر في العديد من البلدان المتقدمة والنامية، فضلا عن الأعمال التجارية العالمية الرائدة في مجال تكنولوجـــيا المعلومـــات أو الأعمال التجارية القائمة على تلك التكنولوجيا. وكانت البرمجيات الحرة والمفتوحة المصـــدر في استخداماتها التجارية ناجحة نظرا إلى أنها تتيح نموذجا ميسور الكلفة للأعمال التجارية بتمكين عدد أكبر من البائعين من دعمه، مما يزيد من قدرته على المنافسة. وهي برمجيات مرنة، ولا يحتاج المستعملون لانتظار عمليات التحديـــث من جانب البائعين بل بإمكانهم أنفسهم إدخال التغييرات على البرامج أو استخدام مبرمج يتولى القيام بذلك. ويحفز ذلك على تيسير الاستعمال السلعي للتكنولوجيا ويمكن الشركات والمستعلمين من التركيز على كفاءاتهم الأساسية. ومع ذلك، يتضح أن العديد من المنظمات لم تدرك بعد إدراكا كاملا أثر البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر.

٢٧- ولتلك البرمجيات العديد من المزايا الفريدة فضلا عن بعض المخاطر الإضافية التي يحتاج إلى تقييمها عند الـــنظر في اســـتعمال تلك البرمجيات في الأعمال التجارية. ومن بعض الجوانب التي ينبغي النظر فيها الترخيص، والوثائق الداعمة والمسؤولية القانونية. ولفت الانتباه إلى وجود طائفة واسعة من التراخيص، ابتداء من التراخيص التي لا تضع أي نوع من أنواع القيود، إلى التراخيص التي تتضمن قيودا محدودة (مثل الحاجة للإقرار بفضل المؤلف الأصلي/المؤلفين الأصليين) مرورا بالتراخيص التي تفرض التزامات متبادلة و/أو تتضمن شروطا لبراءة الاختراع. واقترح الخبراء أن يكون لأية حكومة أو شركة تستخدم البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر سياسة موثقة واضحة تتضمن الاستعراض القانوني، وتطوير حالة الأعمال التجارية وإسهام المجتمع المحلي.

٢٨- وبالمثل، احتج بعض الخبراء بلزوم تفادي القوالب النمطية والإقرار بأن الجمع بين النهجين المسجل الملكية وغـــير المســـجل الملكـــية يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية. وتستخدم الأعمال التجارية أصلا طائفة واسعة من

البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر ومن البرمجيات المسجلة الملكية، وجمع العديد من تلك الأعمال كلا البرمجيات في أشـــكال مختلفة. وأشار المشاركون إلى أنه قد يحبذ نظام كامل لبرمجيات حرة ومفتوحة المصدر أفضل للأعمال التجارية البسيطة نسبيا، فقد يكون نظام كامل للبرمجيات المسجلة الملكية أكثر ملاءمة للنظم المعقدة، في حين يمكن أن تقدم أفضل الخدمات للهياكل الأساسية عن طريق الجمع بين مختلف فئات البرمجيات. وشدد معظم الخبراء من جهة أخرى، على أنه في أكثر مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطورا وتعقيدا، مثل الحوسبة الشبكية، فـــإن تفوق البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر بديهي وآخذ في الزيادة. وبالمثل، تستخدم تلك البرمجيات في إنتاج المعـــدات الصناعية والإلكترونية لصالح المستهلكين، على نحو متزايد كبرمجيات تشكل جزءا لا يتجزأ منها بسبب السهولة العالية لتكييف شفرة المصدر مع أية معدات.

٢٩- وتحديـــا للتحـــيز القائل إن البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر لا تتسق مع استخدامها في بيئات تجارية، وصف الخبراء وقابلوا عددا من الأمثلة الناجحة على استخدام الأعمال التجارية للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر ووزعهـــا. وعلى سبيل المثال، تقدم بعض الشركات عمليات توزيع لنظام يعتمد على البرمجيات الحرة والمفتوحة المصـــدر في حـــين تركـــز شركات أخرى في أعمالها التجارية على دعم تلك البرمجيات وخدماتها. بل إن بعض الشـــركات تنـــتج تلك البرمجيات وتبيعها جاهزة ابتغاء للربح، وتبيع دوائر الأعمال التجارية التي تقدم المشورة معارفهـــا عن استخدام برمجيات معينة في إطار محدد. كما توجد نماذج أخرى ابتكارية، رغم قلة اختبارها، مثل نظم الترخيص الثنائية حيث تقدم البرمجيات نفسها أو برمجيات مشابهة بموجب ترخيص حر ومسجل الملكية.

٣٠- والـــدرس الهام المستفاد من تطبيق البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر على المشاريع في القطاع التجاري والخـــاص هـــو أن النهج القائم على الأعمال التجارية، بدل التكنولوجيا، هو نهج حيوي لنجاح المشروع. وإذا استجيب للاحتياجات الاستراتيجية للعملاء ولاحتياجات أوساط المستعملين المحلية، فإنه بإمكان البرمجيات الحرة والمفتوحة المصـــدر أن تتـــيح الوصول لثوابت الابتكار، ممكنة العملاء والمستعملين من التعاون والعمل في بيئة أعمال تجارية متنوعة ومـــتعددة الـــبائعين. وعلـــيه، فإن المفهوم المقبول عامة هو إقامة توازن بين المخاطر والمكافآت التي تتيحها مختلف نماذج البرمجيات، والنظر إلى ما يتجاوز رسوم الترخيص الأصلية.

٣١- وإضـــافة إلى ذلـــك، أقر الخبراء بأن البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر فتحت مجالات جديدة لوضع البرمجيات وإتاحـــتها. ويمكن لمعالجة البرمجيات القائمة وأساليب تطويرها أن تتم بطريقة أكثر تدرجا وتوزيعا، وأساسا بتعديل المهام واللجوء إلى عمليات استعراض النظائر على نطاق واسع. وهذا استنتاج يمكن تطبيقه على البرمجيات المسجلة الملكية أيضا.

٣٢- وتناول الاجتماع بالمناقشة موضوعا أكثر إثارة للجدل يتمثل في أثر البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر في الابتكار مقارنـــة بأثر البرمجيات المسجلة الملكية. ولم يجر التوصل إلى استنتاجات موضوعية بشأن أفضل النماذج ابتكارا. وذلك، أولا، بسبب وجود فئات مختلفة من الابتكار، انطلاقا من الاختراعات حتى العمليات الابتكارية؛ وثانيا، أثبتت الدراسات

وإنجـــازات مخـــتلفة كيف أن نماذج وضع البرمجيات قد أتاحت فرصا ابتكارية. غير أن جميع الخبراء اعترفوا اعترافا كاملا بأهمـــية تعزيـــز الابـــتكار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالدور الذي تضطلع به العمليات المفتوحة. وفي هذا الإطار، استكملت المناقشة الحوار الذي دار في الجلسة الفرعية بشأن الجوانب الاقتصادية للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر.

البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر والصناعات الإبداعية والتعليم والعلم والصحة

٣٣- نظـــر الخبراء في ملاءمة البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر مع تسارع نمو المجتمع القائم على المعارف. واعترفوا بتلك البرمجيات بصفتها أداة هامة لخدمة الأهداف الإنمائية للألفية والإسهام في إنجازها وجسر الفجوة الرقمية.

٣٤- ونـــاقش الخبراء إسهام البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر وأثرها في قطاعات محددة مثل التعليم والعلم والصحة والصـــناعات الإبداعـــية، وبخاصـــة صلتها بالبلدان النامية، لا من جهة الطلب عليها فقط بل كذلك من جهة عرضها. وشددوا على العلاقات الفلسفية الوثيقة التي تجمع بين البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر وتلك القطاعات، وبخاصة العلم، حيـــث يعتبر تبادل المعلومات حيويا، وذكروا أن تلك البرمجيات تستجيب على نحو أفضل للدعوة إلى مجتمع معلوماتي حر ومفتوح. واقترحوا أن تنظر الحكومات في اعتماد تشريعات تشجع أو تعزز توزيع البرمجيات، التي تنتج في إطار البحوث العلمية التي تمولها الموارد العامة، بموجب تراخيص البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر مثل الترخيص العام GNU. وسيتجلى اســـتحداث المراجع التربوية العالية النوعية ذات التراخيص الحرة، ومحتويات الموسوعات باللغات المحلية في تطور البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر وسيوفر محتوى مفتوحا ووصولا مفتوحا إليها.

٣٥- وقـــدم عدد من الخبراء عرضا عاما موجزا عن المساعدة التي يمكن للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر أن تقدمها لتلك القطاعات وركزوا على بعض فوائد تلك البرمجيات وتحدياتها، مبينين أن استعمالها يمكن أن يؤدي دورا هاما في دعم الخدمات والنظم بتوفير حلول محلية سهلة المنال بدرجة عالية، وبتكلفة ميسرة، وبالتكافؤ والمرونة. وشددوا على أن العديد من تلك القطاعات مثل الصحة والتعليم، لا تخدمها البرمجيات المتاحة خدمة كاملة، وأن البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر توفـــر حلـــولا محـــتملة في هذا الإطار. وفضلا عن ذلك، ذكر خبراء أن تلك البرمجيات تيسر تبادل الخدمات والمنتجات المســـتحدثة في أوســـاط تلـــك البرمجيات، مما يشجع المهارات وقدرات الخلق والإبداع على الصعيد المحلي ويولد شعوراً بالانـــتماء. وشدد الخبراء على وجوب أن تنضم البلدان النامية، حسب إمكاناتها، إلى المجتمع المعلوماتي باعتبارها واضعة برمجيات لا مستهلكة لها فقط.

البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر وآثارها الإنمائية

٣٦- أقـــر الخبراء بأن البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر تقترح نموذجا يتيح فرصا جديدة ويمكن المجتمعات المحلية من تقليص تبعيتها التكنولوجية، وفي الوقت ذاته، من توفير فرص عديدة في مجال الأعمال التجارية. و لم تعد عدة بلدان نامية تتســـاءل عما إذا كانت لتلك البرمجيات قيمة اقتصادية أو لم يكن لها كذلك، بل تبحث عن مشاريع وسياسات ملموسة

للاستفادة استفادة كاملة من تلك البرمجيات. وفي هذا الإطار، يكتسي دور الحكومات أهمية كبرى إذ أن اتباع خيارات سوية يتطلب مراعاة الروابط اللازمة بين جميع القطاعات والسياسات الجامعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٧- والمطلوب بإلحاح هو دعم المنظمات الدولية والإقليمية، فضلا عن الجمعيات في البلدان النامية، في مجالي إذكاء الوعي وبناء القدرات وكذلك ماليا بغية تمكين البلدان النامية من التعامل مع القضايا المرتبطة بالبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر وفهمها واستخدام تلك البلدان على نحو أمثل مواردها العامة عند وضع سياساتها المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأوصى خبراء بإنشاء صندوق يمكن من تقديم طائفة من الأنشطة والمنتجات مثل الحلقات الدراسية، والدورات التدريبية والمعدات، ويمكن منظمات الأمم المتحدة من مساعدة البلدان النامية على تكييف سياساتها الرامية إلى اتخاذها اختيارا عادلا ومفيداً. وشددوا على آثار التكاليف التي يولدها الاختيار بين البرمجيات المسجلة الملكية والبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر.

٣٨- وذكر الخبراء أن الإدماج الرقمي في البلدان النامية لم ينجز بعد، وهو السبب الذي يحول دون استفادتها استفادة كاملة من منافع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لأغراض التنمية. وشدد الخبراء على أن العامل الرئيسي الذي يعيق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلك البلدان هو نقص منتجات البرمجيات التي تراعي اللغات المحلية وغيرها من خصائص بلد ما. وشدد الخبراء، في هذا الإطار، على المزايا المقارنة لمنتجات البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر، التي كثيرا ما توطن بيسر. وبإمكان تلك البرمجيات أن تكيف لا فقط لغويا بل أن تتضمن عناصر مثل الجداول الزمنية، ووحدات القياس، وما سواها. غير أن الخبراء شددوا على أن التوطين يتطلب جهودا متواصلة وتكيفا مطردا. وذكر عدد من الخبراء أيضا أنه من اللازم وضع بعض المعايير التي يمكن أن تيسر التوطين. ذلك أن التكيف المتواصل يتطلب قوة عاملة ماهرة، وهو أمر له آثار بالنسبة إلى الحكومات عندما تحدد سياسات تنمية الموارد البشرية. وأقر الخبراء أن البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر تشكل حافزا هاما في صناعة محتوى الشبكة العالمية.

٣٩- وأكد عدد من الخبراء على ضرورة منح الأفراد والمنظمات حرية الاختيار بين البرمجيات المسجلة الملكية والبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. وتعتبر التكاليف من المسائل الأساسية التي تعترض سبيل الحكومات عند اتخاذها قرارات تتصل باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ذلك أن تكاليف إتاحة الوصول إلى الهياكل الأساسية، ومعدات الحوسبة والشبكات والبرمجيات اللازمة عادة ما تكون غير مشجعة، وبخاصة للبلدان النامية. وبين الخبراء أن البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر تؤدي دورا هاما في تخفيض الحواجز التي تحول دون الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك بتقليص تكاليف البرمجيات. وقد ووجهت قضايا مماثلة في استحداث وتوزيع العقاقير النوعية، ويمكن الاستفادة من استنتاجات تلك التجربة بالذات في بلدان معينة. وفي حين تشارك الحكومة بوتيرة متزايدة، فإنها تحتاج للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر بنفس الدرجة إن لم تكن بدرجة أعلى مما تحتاجه البرمجيات من الحكومات. وأخيرا، وفيما يتعلق بقضايا الشراء، لاحظ عدد من الخبراء أن التقييم المبني على المزايا يتطلب النظر في مسألة الشفرة الحرة

باعتبارها ميزة في حد ذاتها. ولاحظ بعض الخبراء أنه أيا كان نموذج التنفيذ، فإن حرية الاختيار أساسية. وأكد آخرون أن اختيار المستعمل التخلي عن حريته بعدم استخدام البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر لا يعتبر خيارا جيدا ولا حرية في حد ذاتها.

٤٠- وشدد عدد من الخبراء على أن البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر ولدت تنافسا مع صناعة البرمجيات المسجلة الملكية، دافعة هذه الأخيرة إلى وضع حلول تمكن من توطين منتجاتها وخدماتها لمراعاة الفوارق القائمة في أسواق مميزة. وربطت الحاجة للتوطين بمفهوم مراقبة الجودة بغية تفادي عدم المواءمة وعدم الاتساق في مجال القابلية للتبادل. وأشار عدد من الخبراء إلى الحاجة لوضع معيار للتوطين يمكن تكييفه في وقت لاحق ليتماشى على أفضل وجه مع بلد معين. وذكروا أن البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر تستجيب بسرعة لاحتياجات التوطين، مقارنة بالحلول المسجلة الملكية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على المدخلات المحلية.

٤١- وأشار الخبراء إلى ضرورة التعاون الدولي والإقليمي. وشجعوا الشراكات العامة والخاصة في هذا المجال بهدف تيسير الحلول الناشئة، وتقاسم الموارد، وتسهيل البحوث، وبصفة أعم تبادل المعلومات. وأوصوا بإجراء مشاورات بين واضعي البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر والبرمجيات المسجلة الملكية. وأشار عدد من الخبراء إلى ضرورة ألا تكون المناقشة مستقطبة، وإلى أنه بإمكان البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر والبرمجيات المسجلة الملكية أن تتعايشا وكثيرا ما تعايشتا في بيئة تكنولوجيا المعلومات ذاتها. ذلك أنه يجب أن ينظر إلى كل حالة من زاوية عملية وأن تطبق أكثر الحلول ملاءمة في كل ظرف. وتحتاج الحكومات إلى أن تفطن إلى الطبيعة الحقيقية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التحديات الإنمائية وأن تقيم بحذر ملاءمة التجربة عندما تتباين الظروف والبيئات. وأشير إلى أن الاعتبارات التي ترتكز عليها المناقشة بأكملها تكمن في أهمية ضمان استمرار ابتكار البرمجيات وعدم عرقلتها بسياسات غير محكمة التصميم.

٤٢- وبالنظر إلى الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة، أشار الخبراء، كمبدأ عام، إلى أن تصدر منشورات الأمم المتحدة باستخدام التراخيص الحرة والمفتوحة التي تمكن المجتمع العالمي من الوصول الحر إلى تلك المنشورات واستعمالها وإعادة توزيع محتواها بصورة حرة. ورأت بعض الوفود أن المنظمات الدولية تحتاج لدرس مواقفها من استخدام البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر والبرمجيات المسجلة الملكية في مشاريع التعاون التقني. وفي حين أن الآثار الخارجية الإنمائية كانت ممكنة باستخدام البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر، فإنه بإمكان قضايا التكاليف والقيود المفروضة على الموارد المتاحة أن تعزز النظر بصورة أكثر جدية في الخيارات البديلة للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر داخل منظومة الأمم المتحدة. وأوضح خبراء الأمم المتحدة أن تلك البرمجيات تستخدم فعلا أو هي قيد النظر لاستخدامها على نحو نموذجي في العديد من الوكالات، وضرورة أن يجري تبادل النتائج والدروس المستفادة. ولتحقيق ذلك، تحتاج مواقع وكالات الأمم المتحدة على الشبكة العالمية التي تتناول قضايا البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر إلى أنشطة الدعم المتبادلة، وإقامة الروابط وتبادل المعلومات. وإضافة إلى ذلك، من الأرجح أن تسجل البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر، في إطار منظومة الأمم المتحدة

وإسهامات الأونكتاد في جدول الأعمال "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية"، أفضل تقدم في بيئة شراكات تغطي القطاعين العام والخاص، فضلا عن المجتمع المدني. والسؤال الأساسي المطروح هو إذا كان بإمكان البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر أن تخفف من حدة الفقر وتقوم بذلك فعلا، وما يمكنها أن تضطلع به من أجل الحياة اليومية لجميع الأشخاص، وكيفية ارتباط ذلك بالأهداف الإنمائية للألفية ولعملية مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ولتوضيح هذا رئي أنه يتعين على الأونكتاد مواصلة عمله في موضوع تلك البرمجيات.

الملاحظات الختامية

٤٣- أجري اجتماع الخبراء في جو من المناقشات المفتوحة والصريحة ومع تبادل للآراء ذات الصلة بالبلدان المتقدمة والنامية. واتسمت إسهامات المتكلمين بنوعية جديرة بالثناء، وكانت تدخلات الخبراء من فوق المنبر لا تثمن من أجل فهم أفضل للقضايا التي تخلفها البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر وما تعنيه انطلاقا من منظور إنمائي قائم على السياسات.

٤٤- ويستند المفهوم العام إلى وجود فوائد إنمائية واضحة من استخدام البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر، ودون النيل من فئات وعمليات البرمجيات الأخرى، يحتاج واضعو السياسات إلى إدماج البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر، كلما كانت صالحة وممكنة، كأداة لإثراء اختيارهم وإنجاز عروض منافسة.

٤٥- واتسمت المناقشة بالجهود التي بذلت للحفاظ على تمييز دقيق بين مفهومي البرمجيات الحرة والبرمجيات المفتوحة المصدر. وفيما اعترف بعض الخبراء بأنه عادة ما يكون المفهومان متجانسين، نوقشت بصفة أعمق من رؤية البرمجيات الحرة قضايا التبعية التكنولوجية، وحقوق المستعملين، والحاجة لوزع البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر في المؤسسات التعليمية والعامة. وعلى النقيض من ذلك، فإن الخبراء الذين اعتبروا أن مواطن قوة البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر تكمن في نوعية عمليتها الإنمائية، وفي نهاية المطاف منتجاتها، فضلوا تسليط الضوء على الجوانب الإيجابية للشفرة المفتوحة المصدر وعلى كيفية إمكانية إفادتها المستعملين التجاريين ونظرائهم في قطاع الأعمال.

٤٦- وبدا واضحا أن لعدد قليل من الحكومات، إن وجد، نهجا نظريا لسن تشريعات لصالح البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر، وأن الحكومات التي يوجد لديها برنامج سياسة مؤيدة لتلك البرمجيات قد حققت ذلك عن طريق الشراء، وأساسا بالحفاظ على خيارات تلك البرمجيات مدرجة ومرعية في مختلف العروض. وفيما اتفق عامة على وجوب اختيار البرمجيات على أساس مزاياها، فقد جرى التساؤل عن ماهية تلك المزايا، ومن منظور عام ورؤية سياسة إنمائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء كانت تلك الأسس مختلفة نظرا لأن العناصر الخارجية الإيجابية المحددة يمكن أن تتحقق باستخدام البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. وعرضت في جزء كبير من المناقشة مفاهيم تقوم على أن البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر عززت الإدماج الرقمي وأتاحت أساسا جيدا لصناعة برمجيات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، نظرا إلى أنه بإمكان المبرمجين مستقبلا أن يتعلموا من أفضل شفرات المصادر، بتفتيشها وتنقيحها وإدراجها في عملهم بحرية.

٤٧- وكـــان العديد من القضايا التي أثيرت ذات صلة وباهتمامات المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وأثير عدد من التساؤلات بشأن فوائد ومزايا البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر لاستخدامها الداخلي أو باعتبارها بيئة برمجيات إنمائية، فضلا عن استخدام عمليات الوصول الحر والمفتوح والتراخيص لتطوير المحتوى الداخلي والتوزيع العام. وعند تناول قضايا التجارة والأعمال، اطمئن الخبراء تماما لأن عددا من الجهات الصناعية العالمية البارزة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أخذت ببعض بل بجميع مبادئ وعمليات البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر وبالتال فإن أية شكوك تحوم حول ملاءمتها للأنشطة الاقتصادية هي شكوك لا أساس لها.

٤٨- وفـــيما تشكل البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر قضية هامة لدى الدول الأعضاء، والقطاع الخاص، والمنظمات غـــير الحكومـــية والمجتمع المدني، فإن منظومة الأمم المتحدة في حاجة لتعزيز تقييم تلك البرمجيات ومراعاتها؛ وهنا، جاء الـــتدخل والمشـــاركة الموقوتة والمفيدة كانا في حينه لممثلي مختلف الأمانات، مثل وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المـــتحدة، ومـــنظمة الصحة العالمية، وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة وشبكة تكنولوجـــيا المعلومـــات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى للأمم المتحدة. وينبغي لمـــنظومة الأمـــم المتحدة والأونكتاد أن يعززا معالجة قضايا البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر من زوايا متعددة. وبالنسبة للأونكـــتاد، فـــإن قضايا التجارة والتنمية تعتبر أساسية، ويلزم ربطها بالأهداف الإنمائية للألفية والإسهام في عملية مؤتمر القمـــة العـــالمي لمجتمع المعلومات. وسيواصل الأونكتاد، على الأخص، تنفيذ شراكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية بغية النهوض بتنمية القدرات البشرية وإذكاء الوعي بالبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. وأخيرا، أشير في المناقشة إلى ضرورة النظر في متابعة اجتماع الخبراء هذا، وبخاصة فيما يتعلق بإسهام الأونكتاد في المرحلة الثانية من عملية مؤتمـــر القمـــة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس، وتقديم إسهامات موضوعية في قضايا السياسات الإنمائية والإدارة التي تـــناقش في هيئات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنتين الثانية والخامسة التابعتين للجمعـــية العامة للأمم المتحدة. ومن أجل المساعدة على المضي قدما بالنقاش والمتابعة، فإن لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية التابعة للأونكتاد تحتاج لتقييم عمل اجتماع الخبراء هذا باستخدام كافة قدراتها وسلطتها وتقديم مبادئ توجيهية عامة وتوصيات واضحة للحكومات الأعضاء، وأمانة الأونكتاد وغيرها من المنظمات الدولية.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف – عقد اجتماع الخبراء

٤٩- عقد اجتماع الخبراء المعني بالبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر: أثارها في السياسات والتنمية في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٥٠- انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته الافتتاحية، العضوين التاليين للعمل في مكتبه:

الرئيس: سعادة السيدة سارالا م. فارنندو (سري لانكا)

نائب الرئيس – المقرر: السيدة بياتريس بلوشون (فرنسا)

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٥١- أقر اجتماع الخبراء، في الجلسة ذاتها، جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.3/EM.21/1. وبناء على ذلك، كان جدول أعمال الاجتماع على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر: آثارها في السياسات والتنمية

٤- اعتماد تقرير الاجتماع

دال – الوثائق

٥٢- عرض على اجتماع الخبراء، للنظر في البند الموضوعي من جدول الأعمال، مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد بعنوان "البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر: آثارها في السياسات والتنمية: ورقة معلومات أساسية أعدتها أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.3/EM.21/2).

هاء – اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٣- أذن اجتماع الخبراء، في جلسته الختامية، للمقرر بأن يعد التقرير النهائي للاجتماع، تحت سلطة الرئيس.

المرفق

الحضور*

١- حضر الاجتماع خبراء من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

إثيوبيا
أفغانستان
أوغندا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
إيطاليا
باكستان
البرازيل
بنن
بوتان
بوتسوانا
تونس
الجمهورية التشيكية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
رواندا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
سلوفينيا
السودان
سويسرا
سيراليون
الصين
عمان
غانا
فرنسا
الفلبين
فنـــزويلا
فييت نام
الكاميرون
كوبا
كوت ديفوار
كولومبيا
كينيا
ماليزيا
مدغشقر
مصر
ملاوي
منغوليا
المملكة العربية السعودية
نيبال
الهند
هنغاريا
الولايات المتحدة الأمريكية

---

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر الوثيقة TD/B/COM.3/EM.21/INF.1.

٢- وكان البلد المراقب التالي ممثلا في الاجتماع:

فلسطين

٣- وكانت المنظمة الحكومية الدولية التالية ممثلة في الاجتماع:

المنظمة الدولية للفرانكوفونية

٤- وكانت وكالات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الاجتماع:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

مركز التجارية الدولية

وحدة التفتيش المشتركة

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات التالية ممثلة في الاجتماع:

منظمة العمل الدولية، المركز الدولي للتدريب

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة الصحة العالمية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

٦- وحضر الاجتماع بصفة مراقب المنظمات/الشركات الخاصة التالية:

جمعية شركات الضمان في لبنان

Bridges
Business Software Alliance
Canoncial Ltd.
Computer Professionals for Social Responsibility
Comptia
Corporate Technologies (CPTech)
Creative Commons
Ecole Nationale Supérieurs de Techniques Avancées
Electronic Frontier Foundation

المدرسة الوطنية العليا للتقنيات المتطورة

رابطة الحدود الإلكترونية

رابطة نوادي النساء الأمريكيات فيما وراء البحار

رابطة البرمجيات الحرة

رابطة البرمجيات الحرة لأوروبا

رابطة البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر لأفريقيا

Hewlett Packard
IBM
Istituto Tecnico Statale Marie Curie
Linux Professional Institute
Microsoft
Nightlabs GmbH
Novell
Siemens
Sun Microsystems
Wikipedia

٧- وحضر الاجتماع الضيوف الخاصين التالية أسماؤهم:

السيد إيزندو آريوا، كبير المحاضرين، جامعة لندن المتروبولية

السيد عصام الدين عاطيوف، مدير، المبادرة المدنية المعنية بسياسة الإنترنت، دوشناب، طاجيكستان

السيدة ألكسندرة بلياييفا، مديرة، المبادرة المدنية المعنية بسياسة الإنترنت، موسكو، روسيا

السيد ريشاب غوش، المحرر الدولي والمؤسس المشارك لمجلة فارست مونداي First Monday

السيد محمد أنس طويلة، خبير في تكنولوجيا المعلومات، لينوكس سوريا، دمشق.

- - - - -